

## اللحظة التاريخية: كيف تستعد الدول العربية للحاق بالثورة الصناعية الرابعة

د. إيهاب خليفة

رئيس وحدة التطورات التكنولوجية بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي.

مقدمة:

فرضت الثورة الصناعية الرابعة التي يشهدها العالم ضرورة مُلحة على كافة الدول لكي تعيد النظر في استراتيجيتها التصنيعية وتعيد بلورة أهداف تحافظ لها على استمرار تفوقها التكنولوجي خلال السنوات القادمة، مدفوعة في ذلك بمجموعة كبيرة من المُسرّعات التكنولوجية، مثل انترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والروبوتكس والميتافيرس والطابعات ثلاثية الأبعاد والحاسبات الكمومية والهندسة الحيوية والجيل السادس للاتصالات اللاسلكية وانترنت الفضاء.

فقد عانت المنطقة العربية من الخليج إلى المحيط من الاستعمار الغربي الأوروبي والتبعية الغربية على مدار أكثر من قرن من الزمان، وذلك حينما تأخرت عن ركب الثورات الصناعية المتتالية التي شهدتها البشرية، سواء الثورة الصناعية الأولى القائمة على الفحم، أو الثانية القائمة على الكهرباء، أو حتى الثالثة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فجاءت دائماً متأخرة ولم تمتلك الريادة في أحد هذه الثورة، فظلت تابعة وقابعة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، للقوى الصناعية الكبرى التي قادت هذه الثورات الصناعية.

ولأن هناك «لحظة تاريخية» فارقة عادت من جديد وبدأت تلوح في الأفق، قد تغير من مسار المنطقة العربية تماماً وتجعلها في مكانة أفضل بكثير من مكانتها الحالية إذا احسنت الاستفادة منه، تتمثل في امتلاك زمام المبادرة وقيادة الثورة الصناعية الرابعة، من خلال تطوير صناعات تكنولوجية متقدمة وابتكار تقنيات ذكية تشكل عصب الثورة الصناعية الرابعة.

وإن تخلت الدول العربية عن انتهاز هذه اللحظة، سوف يظل الاستعمار متوطناً في المنطقة العربية ولكن من خلال شكلاً آخر، هذا الشكل أعمق بكثير من ذي قبل وأصعب على التحرر منه، لأن حينها سوف تكون تغلغت التقنيات الذكية التي يمتلكها الغرب، ليس داخل المجتمعات العربية كما هو الحال خلال الثورات الصناعية السابقة، بل داخل الافراد أنفسهم، فيمتلك الغرب الأوروبي والشرق الآسيوي سيطرة مباشرة على الأفراد في مجتمعاتهم العربية، أي يتحكمون في برمجة الأفراد، ليس من خلال القوة الناعمة Soft Power والاقناع والنموذج الجاذب الذي كان سائداً خلال العقود الماضية، بل يتحكمون فيهم مباشرة عبر نمط جديد من القوة الصلبة Hard Power، هذا النمط ليس قائم على الاجبار عبر أدوات القوة المادية التقليدية، بل قائم على مبدأ «الإرادة الزائفة».

فمن خلال الشرائح الذكية التي يتم دمجها في الأدمغة البشرية كتلك التي تقدمها «نيورالينك»، قد يتم توجيه إشارات داخل أدمغة الانسان لكي توجه تفكيره وآراءه وتصرفاته نحو سلوك معين، هو يعتقد أن هذا السلوك نابع من إرادته الذاتية الحرة، لكنها في الحقيقة إرادة زائفة، فهو موجه لتنفيذ هذا الأمر دون أن يدري. نفس الأمر يتكرر حينما تقوم نظم الذكاء الاصطناعي التي تطورها شركات هواوي وعلي بابا وفيس بوك وأمازون بتحليل توجهات المستخدمين وميولهم والتأثير على قراراتهم دون أن يشعروا، هنا تكمن تفاصيل الكارثة الكبرى، حينما نتحول من مرحلة الاستعمار لمرحلة التحكم في العقول.

ضف إلى ذلك أن حجم البيانات التي انشائها العالم منذ ٢٠١٠ تضاعف أكثر من ٩٠ مرة، لتصل إلى ١٨١ زيتابايت (= Zettabyte مليار تيرابايت) عام ٢٠٢٥، مقارنة ب ٢ زيتابايت عام ٢٠١٠<sup>(١)</sup>، وبما تمتلكه دول الشرق الاوسط من عدد سكان يتجاوز ٤٥٠ مليون نسمة<sup>(٢)</sup>، منهم أكثر من ٣٠٠ مليون مستخدم للموبيل انترنت، معظمهم من الشباب النشط على مواقع التواصل الاجتماعي، فإنها أسهمت بنسبة ٣,٤ مليار دولار عالمياً في صناعة البيانات خلال عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد لكي يصل إلى ١٠,٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٨<sup>(٣)</sup>.

قد يبدو هذا الأمر للوهلة الأولى إيجابياً، لكنه في الحقيقة سلاحاً ذو حدين، فإما

أن تمتلك الدول العربية سيطرة على هذا الكم الضخم من البيانات وأن تمتلك من الأدوات والتقنيات ما يمكنها من الاستفادة من هذا الكم الضخم من البيانات وتوظيفه في تحقيق التنمية لمجتمعاتها، وإما سوف يستخدمه الآخرون، شرقاً وغرباً، في إحكام مزيد من السيطرة على عقول مواطنيها.

هذا التطور غير المسبوق على مستوى التقنيات والابتكارات التكنولوجية، بهذا الحجم والتغلغل داخل المجتمعات البشرية، لا يغير فقط من آلية عمل الأشياء من حولنا، بل يغير أيضاً من طريقة تفكيرنا وأسلوب حياتنا وكذلك الطريقة التي ننظر بها إلى أنفسنا وموضعنا من هذه الثورة التكنولوجية، فكيف سوف تؤثر على المجتمعات النامية والهشة، وما هي التحديات التي سوف تطرحها على دول لازالت معظم مشاكلها تتمثل في انتشار الفقر وضعف البنية التحتية والحروب والصراعات.

ورغم أن المنطقة العربية تتسم بخصوصية قد تجعلها مختلفة عن غيرها من الدول، فهي منطقة إلى حد كبير متجانسة من حيث الثقافة والقيم والتوجهات، إلا أنها تختلف من حيث حجم التحديات وحجم التطور التكنولوجي، فهناك دولاً ومجتمعات قطعت شوطاً كبيراً في التحديث التكنولوجي، مثل دول الخليج، وبخاصة دولة الإمارات التي أنشئت وزارات مستقلة للذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، إلا أنه هناك دولاً مازالت تحاول مسايرة عملية التحديث مثل تونس ومصر والمغرب، ودولاً تحاول اللحاق بتجارب الحكومة الإلكترونية مثل الجزائر وليبيا، ودولاً بعيدة إلى حد كبير عن السباق مثل السودان وموريتانيا وجزر القمر والصومال.

إن عملية التحديث غير المتوازنة هذه في الإقليم سوف تجعل الدول التي تسعى لتحقيق التقدم التكنولوجي جاذبة في كل شيء، سواء جاذبة للسياحة أو الاستثمارات الأجنبية أو الأيدي العاملة الماهرة أو غيرها، على حساب الدول الأقل تقدماً في المجال التكنولوجي، فتزداد الدول الغنية غنى، وتزداد الدول الفقيرة فقراً، وتبدأ الدول الغنية في المنطقة تعاني من مشكلات الدول الفقيرة جارتها، وذلك إن لم تبدأ بتطوير وتحديث هيكلها وبنيتها الأساسية.

إن من شأن «الثورة الذكية» الحالية أن تكتسح كل المفاهيم والمعتقدات والأساليب

التقليدية التي لازالت تسيطر على كثير من المناطق العربية، وهو ما يتطلب وجود رؤية شاملة لما ستكون عليه حياة الأفراد داخل هذه المنطقة خلال السنوات القادمة، وكيف يمكن التعامل مع التحديات والتهديدات التي تطرح الثورة الذكية، وتحديد الاحتياجات Needs الجديدة للأفراد التي سوف تخلقها الثورة الذكية، والبحث عن موارد جديدة لإشباع هذه الحاجات.

وفي خضم هذا الازدحام، تظهر الحاجة إلى إعادة تعريف الذات والقيم والثوابت، فما هو تعريف العدالة حينما تقتل السيارة ذاتية القيادة طفلاً أو أمراً، هل سيتم محاسبة السائق الآلي أم صاحب السيارة أم الشركة المنتجة لها أم الدولة التي رصفت الطريق أم أن هناك شخص آخر يتحمل المسؤولية!، وماذا عن قيمة «العمل» حينما يحل الإنسان الآلي محل البشر في خطوط الإنتاج؟، وماذا عن قيمة «الخصوصية» في ظل قيام الأفراد بأنفسهم بوضع معلوماتهم الخاصة على الشبكات الاجتماعية؟ وماذا عن قيم «الأسرة» التي تم اختزالها في مجموعات على تطبيقات التواصل الاجتماعي؟ وماذا عن قيم «السيادة» في ظل حصول شركات تكنولوجيا المعلومات على كافة مواطني الدول؟ وماذا عن قيم الولاء والانتماء في سرعة تغير الأجهزة والأدوات الإلكترونية، وغيرها من الأسئلة التي تطرحها هذه الثورة الجديدة؟ أسئلة عديدة مازالت في حاجة إلى إجابات حتى يمكن وضع آلية للتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة.

#### أولاً: أثر التكنولوجيا على تغير أنماط الحياة الإنسانية:

ساهمت التطورات التكنولوجية بشكل كبير في تغير أنماط الحياة البشرية عبر التاريخ، سواء سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً أو حتى مجتمعياً، فغيرت من طرق التواصل بين الأفراد، وطورت أجيال مختلفة من الحروب، وشكلت قوة دافعة للاقتصاد، وأظهرت أنماط مختلفة من السلوكيات، وخلق أنواع جديدة من الثقافات، وغيرت من أشكال الحكومات وهيكل المدن والمجتمعات، وضاعفت عدد التهديدات.

فقد غيرت التكنولوجيا من طرق التواصل بين الأفراد، ويتضح ذلك في تأثير الاختراعات التكنولوجية على طرق التواصل بينهم بداية من اختراع آلة الطباعة

الخشبية على يد الصينين)، ثم اختراع التلغراف على يد صمويل مورس، مروراً باختراع الهاتف على يد جراهام بل، ثم اختراع شبكة الويب على يد تيم بيرنرزلي)، ثم التطور الأبرز المتمثل في الشبكات الاجتماعية وتطبيقات الهواتف الذكية وانتزعت الأشياء التي سهلت عملية التواصل بصورة كبيرة بين الأفراد، نهاية بعالم الميتافيرس الذي أعلن عنه مارك زوكربرج المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ميتا، الفيس بوك سابقاً.

وقد كان لظهور الفضاء الإلكتروني واختراع الانترنت أثر هام في الحياة البشرية، فسهولة استخدامها ورخص تكلفتها ساعد على قيامها بأدوار مختلفة في الحياة البشرية سواء تجارية أو اقتصادية أو معلوماتية أو سياسية أو عسكرية أو أيديولوجية أو غيرها من المهام التي يمكن أن تقوم بها، فالذي يدير العالم حالياً أحاد وأصفار غاية في الصغر، وقد أصبح جلياً أن من يمتلك آليات توظيف هذه البيئة الإلكترونية الجديدة فإنه الأكثر قدرة على التأثير في سلوك الفاعلين المستخدمين لهذه البيئة. كما عمل الفضاء الإلكتروني على زيادة التفاعلات بين الأفراد عبر الدول، وسهولة تبادل المعلومات والبيانات، كما عزز الفضاء الإلكتروني من التغيير الهيكلي لعملية صنع القرار داخل الدولة، من الاعتماد على المؤسسات الرسمية إلى تفاعل جهات وجماعات وأفراد رسمية وغير رسمية داخل الدولة عبر الشبكات الاجتماعية، والانتقال من مرحلة تبني النموذج القائم على مركزية دور الدولة في صنع السياسات إلى مشاركة الأفراد في صياغة هذه السياسات، ومن الاعتماد على المؤسسات البيروقراطية في تقديم الخدمات إلى الاعتماد على شبكات الويب. وأثرت التكنولوجيا أيضاً على الهويات والثقافات، وذلك بفعل تأثير العولمة التي أفرزتها هذه التطورات التكنولوجية، والتي جعلت العالم كله يبدو صغيراً، فسهولة الاتصالات بل ورخص تكلفتها سهلت عملية التواصل بين الحضارات والثقافات المختلفة، وأصبحت الثقافة الغربية المنتجة للتكنولوجية هي الثقافة المهيمنة، حيث ساهمت التطورات التكنولوجية في تقديم الثقافة الغربية كثقافة عالمية للجميع، الأمر الذي يجعل الخصوصية الثقافية لبعض المجتمعات موضع التهديد والنسيان. كما غيرت التكنولوجيا أيضاً من شكل الحروب والصراعات البشرية على مدار



العصور، فمن الحروب التقليدية التي استخدمت السيوف والرماح ثم البنادق والرشاشات، ثم القنابل النووية والصواريخ العابرة للقارات، إلى نوع جديد من الحروب هو الحروب السيبرانية التي تستخدم نوع آخر من الأسلحة متمثل في فيروسات الكمبيوتر التي لديها القدرة على إلحاق دماراً يوازي دمار الأسلحة التقليدية بل قد يفوقه في بعض الأحيان.

ليس هذا فحسب، بل غيرت التكنولوجيا من أشكال الحكومات ووظائفها في بعض الأحيان، فمثلاً عرفت أدبيات العلوم السياسية الحكومة التقليدية التي تقدم خدماتها للجمهور عبر جهاز بيروقراطي مكثبي، ثم تطورت إلى الحكومة الإلكترونية التي تعتمد على طرق الاتصال الحديثة مثل الانترنت في تقديم خدماتها للجمهور بسهولة ويسر، ومع التطور التكنولوجي غير المسبوق بدأ عدد من الدول يتبنى نماذج الحكومات الذكية القائمة على تقديم جميع خدماتها الحكومية إلى المواطن عبر الهاتف الذكي المتصل بالانترنت.

وقد ألفت هذه التطورات التكنولوجية على الحكومات أعباء عديدة، وذلك لأن التكنولوجيا سلاحاً ذو حدين، فكما يمكن استخدامها فيما يفيد البشرية، يمكن استخدامها أيضاً فيما يضرها. فإذا سبق المجتمع الحكومات في استخدام التكنولوجيا الحديثة، مدفوعاً في ذلك بمبادرات شركات تكنولوجيا المعلومات، فإن ذلك قد يشكل تحدياً للحكومة في كيفية إدارة العلاقات الجديدة الناشئة عن استخدام هذه التكنولوجيا، خاصة التهديدات الجديدة التي تطرحها مثل الجرائم الإلكترونية على سبيل المثال، أو استخدام الطائرات التجارية بدون طيار أو المخصصة للترفيه في العمليات الإرهابية، أو استخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد في صناعة الأسلحة.

ثانياً: الثورة الصناعية الرابعة والتحول نحو مجتمع «ما بعد المعلومات»:  
استمراراً لسنة التطور يشهد العالم ثورة صناعية رابعة من شأنها أن تغير المنظور المعرفي للبشر تجاه الأشياء بصورة عامة، فالبشرية أصبحت على وشك التحول نحو جيل جديد من المجتمعات، وتندثر بظهور مجتمع فائق الذكاء تكون فيه اليد العليا للآلة على الإنسان، وتتحقق نبوءات أفلام الخيال العلمي بتآكل المجتمع من داخله عبر إزالة الخطوط الفاصلة بين ما هو إنساني وما هو مادي، ويتعدى ما

تم تسميته بمجتمع المعلومات ليظهر «مجتمع ما بعد المعلومات». هذا المجتمع الخامس الذي يمكن تسميته بـ«مجتمع ما بعد المعلومات»، يأتي بعد أربعة أجيال رئيسية مرت بها الإنسانية، هي: مجتمع الصيد، والزراعة، والصناعة، والمعلومات، وأخيراً المجتمع الخامس Fifth Society أو «مجتمع ما بعد المعلومات» الذي تندمج فيه المعلومة والآلة مع عقل الإنسان). ويعتبر الإنترنت أو الفضاء الإلكتروني أو النطاق الخامس Fifth domain هو العمود الفقري له بعد الأرض والبحر والجو والفضاء الخارجي، وقد أصبح الفضاء الإلكتروني هو خامس الميادين التي تسعى البشرية لاستغلالها.

إن الثورة الصناعية الرابعة ثورة لم يشهد التاريخ البشري مثلها على الإطلاق، على حد قول البروفيسور Klaus Schwab، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي الدولي وصاحب كتاب الثورة الصناعية الرابعة؛ فهي ظاهرة تجمع بين كل إنجازات الثورات السابقة عليها في الصناعة والطاقة والاتصالات والمواصلات، وتضيف إليها إنجازات في مجالات جديدة تتداخل وتتكامل وتتبادل التأثير فيما بينها؛ يحكمها تقنيات الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء، وتتضح في مجالات تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة والذكاء الصناعي والروبوتات والطاقة فنتج لنا قواعد معلومات عملاقة وقدرات لا نهائية على تحليل البيانات والمعلومات، وعملات وأسواق افتراضية، ومخازن هائلة للطاقة، وسيارات ذاتية القيادة وطائرات بدون طيار، وطابعات ثلاثية الأبعاد، وفاكهة بلا بذور، ومتاجر افتراضية ننتقي منها الملابس والكتب، بل وتنتج روبوتات تصلح للزواج وتنتج أبناء ولدوا من بويضات صناعية.

ومع دخول العالم مرحلة الثورة الصناعية الرابعة، سوف يدخل العالم مرحلة جديدة هي مرحلة مجتمع «ما بعد المعلومات» ذلك المجتمع الذي ستكون له أدوات وخصائص تختلف عن مجتمع المعلومات. حيث تتحول فيه المعلومة إلى وظيفة في حد ذاتها، حيث تندمج فيه المعلومة والآلة مع عقل الإنسان، وبمجرد أن يفكر الإنسان في الشئ تقوم الآلة بتنفيذه عوضاً عنه، بل قد تقوم الآلة بالفعل بناء على توقعها لاحتياجات الإنسان، أي حتى قبل أن يفكر فيها، وذلك من خلال

دراستها لسلوكه وقدرتها على التوقع باحتياجاته» فمثلاً، بدلاً من أن يستخدم الفرد خرائط جوجل -مثلاً- للذهاب إلى مقصده كما هو الحال في مجتمع المعلومات، ستقوم السيارة ذاتية القيادة أو الطائرات المسيرة بدون طيار بذلك في مجتمع ما بعد المعلومات، وبدلاً من إعطاء أوامر للروبوتات للقيام ببعض الوظائف والمهام ستقوم بصورة منفردة بتحليل المعلومات من المجسات وأجهزة الاستشعارات الموجودة في كل مكان واتخاذ القرار بصورة ذاتية. وستقدم تقنيات إنترنت الأشياء خدمات للبشر تسبق احتياجاتهم وتوقعاتهم، وتصبح نظم الإدارة لا مركزية بصورة كبيرة بفضل تقنيات البلوك تشين، وتصبح العملات التقليدية مشفرة، وتختفي الهواتف الذكية لكي تحل محلها نظارات الواقع الافتراضي.

ومنذ أن عرف الانسان كيف يسيطر على بيئته ويطوعها لخدمته، كانت هناك قوى محركة هي التي تحكم تصرفاته داخل هذه البيئة، فحينما كان المجتمع البشري زراعياً، وكانت الزراعة هي القوة المحركة داخل المجتمع، أصبح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي متمحوراً حول هذه القوة، فانقسم المجتمع إلى طبقتين، الفلاحين والاقطاعيين، وكان السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي قائم على هذه الثنائية، كما كانت أدوات الحرب والصراع مستمدة من طبيعة هذا المجتمع، الذي غلب عليه الحراب والسهام، وكلها من افرازات الأرض، وحينما كان المجتمع صناعياً، انقسم كذلك إلى طبقتين، البروليتاريا وأصحاب رأس المال، والذي انعكس بدوره على شكل النظام العالمي ككل، بين كتلة شرقية تدعم طبقة البروليتاريا، وكتلة غربية تعظم من قيمة رأس المال.

ومع دخول مجتمع تكنولوجيا المعلومات وتحول العالم إلى قرية صغيرة، تغير معها شكل المجتمعات البشرية، وبدأت تظهر ثقافة عالمية مشتركة هي نتاج المجتمع الغربي صاحب الريادة في هذه الثورة، وبدأت تظهر مفاهيم مثل حقوق الانسان والحرب على الإرهاب وغيرها من المفاهيم التي صاحبت هذا المجتمع، ولم يمكن مجتمع ما بعد المعلومات، أو المجتمع الجديد، استثناءً من ذلك، فسوف تلقي الثورة الصناعية الرابعة بظلالها على المجتمعات لكي تعيد عملية تشكيلها من جديد.



فتظهر نظم سياسية واجتماعية واقتصادية تتلائم مع طبيعة المجتمع الجديد، وتظهر أدوات جديدة لممارسة القوة والنفوذ، ستكون مستمدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات والحسابات الكمومية، فتظهر أنواع جديدة من الطائرات والمركبات والأسلحة العسكرية شديدة التطور، ويختلف مفهوم الجندي المقاتل لكي يحل محله الروبوتات المقاتلة.

وقد ينظر البعض إلى أن تحقيق هذا التطور قد يحتاج عقوداً، ولكن يكفي أن ندرك أن ثمانين عاماً تفصل بين اكتشاف ألساندر فولتا لإمكانية توليد الكهرباء وبين استخدام اكتشافه، وأعوام ثمانية فقط تفصل بين إعلان شركة آبل عن الآي فون الأول لها في عام ٢٠٠٧ وبين انتشار أكثر من ملياري جهاز هاتف جوال ذكي حول العالم بحلول نهاية عام ٢٠١٥، فسرعة التطورات التكنولوجية في الثورة الصناعية الرابعة تسير بمتواليه هندسية تضاعفية، من حيث الكم والكيف وطرق الإنتاج التي ستجعل كثيراً من المنتجات غالية الثمن حالياً، مثل السيارات ذاتية القيادة منخفضة التكلفة في المستقبل القريب وبأسعار تنافسية. ولذلك يمكن القول أن مسار هذا التغير الذي أحدثته التطورات التكنولوجية في حالة حركة مستمرة، وهو في طريقه إلى مزيد من التصاعد، مدفوعاً بمجموعة من محركات القوى Driving Forces التكنولوجية يأتي على رأسها الميتافيرس Metaverse والطائرات بدون طيار Drones والطابعات ثلاثية الأبعاد 3D Printers وانترنت الأشياء Internet Of Things، والذكاء الصناعي Artificial Intelligence والحاسبات الكمومية Quantum Computers والحوسبة السحابية Cloud Computing والسيارات ذاتية القيادة Self-Drive Cars والروبوتات Robots والعملات المشفرة Crypto Currencies، بصورة تدفع للقول أننا أمام ثورة غير مسبوقه في تاريخ الحياة البشرية.

### ثالثاً: التحديات التي تفرزها الثورة الصناعية الرابعة:

إن الثورة الصناعية الرابعة هي ثورة شاملة لما تحتويه من تكنولوجيات احلالية Disruptive Technologies، قادرة على تغيير كافة القطاعات المجتمعية والاقتصادية والعسكرية، وهي في ذلك تفرز عدة تحديات تواجه كافة المجتمعات دون استثناء، ولعل المجتمعات العربية هي الأكثر تأثراً بسبب تفاوت درجات التحديث، فضلاً

عن ضعف البنية التحتية والامكانيات الاقتصادية لكثير من دول الإقليم، ومن هذه التحديات التي يجب أن تبدأ المجتمعات العربية في الاستعداد لها:

#### ١ - تغيير هيكل وشكل الوظائف، واختفاء بعض المهن:

من المتوقع أن يؤثر انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي على شكل الوظائف وتفصيلها، فالمُقابلات الخاصة بالتوظيف سوف تتم قريباً مع أجهزة كمبيوتر قادرة على تحليل أدق التفاصيل وصولاً إلى تعابير الوجه، ليس هذا فحسب، بل إن التكنولوجيات الجديدة قد تخلق الوظائف، وهو ما أثبتته التاريخ، حيث دائماً وأبداً ما كانت تعزز الابتكارات التكنولوجية إنتاجية العمال وتخلق منتجات وأسواق جديدة، مما أتاح فرص عمل جديدة في الاقتصاد، وهو الأمر الذي لن يكون مختلفاً بالنسبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل: الطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات، وهو ما أقرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة UN DESA في تقريرها الصادر عام ٢٠١٧، والتي أكدت على أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ستعمل بدورها على خلق فرص عمل، خاصة إذا كان هذا مُصاحباً لوجود مجموعة من الضوابط المتمثلة في القواعد القانونية والتنظيمية والاجتماعية - السياسية التي تمنع بدورها العديد من الوظائف من الاختفاء، وخير دليل على ذلك أنه في عام ٢٠١٦ تم القضاء على واحدة فقط من أصل ٢٧٠ مهنة مُدرجة في تعداد الولايات المتحدة لعام ١٩٥٠ بسبب الأتمتة، أو تحويلها إلى الاعتماد على التكنولوجيا.()

ولعل توسع استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الذكية في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يُقابله تقليص في العمالة البشرية والاعتماد على الذكاء البشري، حيث أصبحت أجهزة الحاسب الآلي تتعدى بشكل متزايد على المجالات التي كانت تعتبر من قبل بشرية بشكل حصري، وقد مكن التقدم المذهل في مجالات الذكاء الاصطناعي المختلفة مثل: الروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وعلم الوراثة، وأجهزة الكمبيوتر من أداء مهام: المهندسين المعماريين، والأطباء، والمؤلفين الموسيقيين، وحتى أساتذة الرسم.

#### ٢ - تغيير شكل الحكومات وإعادة ترتيب أولوياتها:

تفرض التحديات التكنولوجية القادمة على الحكومات العربية أن تطور من

أسلوبها، وتغير من أشكالها، فسرعة الإنترنت العملاقة، وحجم التخزين الغير مسبوق مع صغر حجم أدوات التخزين، سيجعل المعلومات أكثر انتشاراً، وأصعب من حيث السيطرة عليها، وستصبح حركة الأفراد في السفر والانتقال أسرع وأسهل في نفس الوقت، ولن تتمكن المجتمعات العربية من وقف الأفكار المتدفقة إليها والتي قد تتنافى مع قيمها ومعتقداتها، وستتوافر الأدوات الذكية القابلة للارتداء والمتصلة بالإنترنت رخيصة الثمن بصورة كبيرة بين الأفراد.

وهنا سوف يفرض العالم الافتراضي على الحكومات أن تكون أكثر ذكاءً في تقديم خدماتها للأفراد من خلال الحكومات الذكية، وأكثر قدرة على حماية حدودها وأمن مجتمعها من التهديدات التي تطرحها التطورات التكنولوجية، من خلال السبق في امتلاك وتطوير هذه الأدوات، حتى تكون قادرة على تنظيم استخدامها، وتلافي سلبياتها، وتقنين عملية تداولها، وأن تطور من أجهزتها الأمنية لكي تتعامل مع أنماط مختلفة من الجرائم، تكون فيها الأسلحة سهلة التصنيع من خلال أجهزة الكمبيوتر، وشديدة في التدمير من خلال وصولها لأكثر عدد من الأفراد.

### ٣ - تصاعد قدرة الفواعل من دون الدول على التأثير:

أتاحت التطورات التكنولوجية فرصة كبيرة للفواعل من دون الدول لزيادة قدرتها النسبية، حيث أصبح بإمكانها شراء المتفجرات عبر الإنترنت. ومع تواجد الطابعات ثلاثية الأبعاد أصبحت قادرة على طباعة الأسلحة، وتحميلها على الطائرات بدون طيار، وتوجيهها عبر تطبيقات الهاتف الذكي، بصورة تهدد أمن الأفراد والمجتمعات، وهو ما يخلق تحديات جمة أمام الدول لمراقبة حدودها الجغرافية أو تحقيق الأمن المجتمعي للأفراد، حيث تزداد قدرة الفواعل من دون الدول على المناورة بما تمتلكه من أدوات تكنولوجية قليلة الثمن كبيرة التأثير.

### ٤ - تصاعد الصراع بين الدول وشركات تكنولوجيا المعلومات:

حيث تمتلك شركات التكنولوجيا العملاقة المعلومات الكاملة عن جميع مستخدميها حول العالم، ولما كانت المنطقة العربية تفتقر لوجود أحد هذه الشركات، فقد يؤدي ذلك إلى صدام بين بعض دول الإقليم وبعض هذه الشركات، ومع استمرار هذه الشركات في تطوير تكنولوجيات المستقبل مثل الميتافيرس وتقنيات التخاطر

الذهني والشرائح الالكترونية المزروعة في الادمغة والأجساد البشرية، فإن احتمالات الصدام مع الدول قد تزداد مستقبلاً، خاصة أن كثير من دول الإقليم لازالت تعجز عن الاستثمار في هذه التكنولوجيا.

#### ٥ - أماط جديدة من الصراع على المعلومات الشخصية للأفراد:

في بداية انتشار الإنترنت في التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفينات، ظهرت بعض القوانين التي تحمي بيانات الأفراد عبر الإنترنت، وقد كانت بيانات الأفراد في هذه الفترة بيانات محدودة تقتصر على الاسم والصورة ورقم التليفون، لكن مع التطورات التكنولوجية المستمرة وزيادة اعتماد الأفراد على التقنيات الذكية؛ زاد معدل بيانات الأفراد الشخصية التي يمكن الحصول عليها عبر الإنترنت، حيث تمتد لتشمل بيانات الأفراد الحيوية مثل بصمة العين والوجه واليد، فضلاً عن البيانات الصحية والمرضية للمستخدم، بالإضافة إلى موقعه الجغرافي الحالي وأماكن تنقلاته في مختلف أرجاء المعمورة، والعديد من المعلومات الشخصية الأخرى مثل نوعية الأطعمة والمشروبات والملابس والأفلام والكتب والموسيقى التي يفضلها المستخدم، ومواعيد عمله ونومه وغذائه، وتحديد شبكة أصدقائه وأفراد عائلته، بصورة تساعد في تكوين رسم تفصيلي عن حياة الفرد اليومية بفضل المعلومات الشخصية المتوافرة عن الفرد على الإنترنت.

وهنا فقد أضحت البيانات هي أساس العالم الرقمي، وجمعها ضروري للشركات بهدف تحسين الخدمات التي تقدمها لعملائها، سواء خدمات البحث عن المفضلات أو خدمة الإعلانات، فضلاً عن استخدامها في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات والسيارات ذاتية القيادة وغيرها، مما يجعل المعلومات أحد أسباب الصراع في مجتمع ما بعد المعلومات، فهي بمثابة الوقود المحرك لكافة التقنيات الذكية.

#### ٦ - فهم أدق لتوجهات المجتمعات وأولويات الأفراد وتفضيلاتهم:

من خلال تحليل البيانات العملاقة يمكن، وبدقة كبيرة، تحديد اهتمامات الأفراد وأولوياتهم وتفضيلاتهم من خلال تحليل البيانات العملاقة الواردة من مختلف المنصات الرقمية كمواقع الإنترنت والأسواق الافتراضية ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن البيانات الواردة من المجسّات وأجهزة الاستشعارات وكاميرات المراقبة

المتوافرة في كل مكان في مجتمع ما بعد المعلومات. ويساهم هذا الأمر من ناحية في تحسين فهم المجتمعات ومعرفة توجهات الأفراد بما يساعد في تطوير الخدمات وارضاء الأذواق العامة، وصولاً إلى تحقيق السعادة البشرية؛ ولكنه يساهم من ناحية أخرى في تركيز كافة المعلومات حول الأفراد لدى سلطة سياسية واحدة قد تسيئ استخدامها سياسياً من خلال ملاحقة المعارضين أو التأثير على توجهات الأفراد لاستمرار انتخاب فصيل سياسي دون غيره، وهو ما قد يؤدي إلى تهديد العملية الديمقراطية داخل الدولة نظراً لتوافر المعلومات لجهة دون غيرها.

#### ٧ - إعادة تعريف القيم الإنسانية وترسيخ مفهوم حقوق "الروبوت"؛

من شأن الثورة الصناعية الرابعة أن تُعيد تعريف ما هو اجتماعي وما هو سياسي وما هو اقتصادي، وأن تعيد تعريف ما هو عالمي وما هو إنساني وما هو قيمي وأخلاقي؛ فتظهر التحديات القيمة التي يواجهها مجتمع ما بعد المعلومات، ومنها قيمة "العدالة".. فماذا عن السيارة ذاتية القيادة إذا قتلت طفلاً أو أمراً، هل سيتم محاسبة السائق الآلي أم صاحب السيارة أم الشركة المنتجة لها أم الدولة التي رصفت الطريق أم أن هناك شخص آخر يتحمل المسؤولية!، وماذا عن قيمة العمل حينما يحل الإنسان الآلي محل البشر في خطوط الإنتاج؟، وماذا عن قيمة "الخصوصية" في ظل قيام الأفراد بأنفسهم بوضع معلوماتهم الخاصة على الشبكات الاجتماعية؟ وماذا عن قيم "الأسرة" التي تم اختزالها في جروب على الواتس آب؟ وماذا عن قيم "السيادة" في ظل حصول شركات تكنولوجيا المعلومات على كافة مواطني الدول؟ وماذا عن قيم الولاء والانتماء في سرعة تغير الأجهزة والأدوات الإلكترونية، وغيرها من الأسئلة التي تطرحها هذه الثورة الجديدة؟

الأمر لا يقتصر على القيم الإنسانية، بل يشمل الحديث أيضاً عن قيم الآلات الذكية وحقوقها، لتظهر مجموعات حقوقية تطالب بحقوق الروبوت في مجتمع ما بعد المعلومات، فماذا إذا اعتدى الإنسان على الروبوت أو اعاقه عن القيام بوظيفته أو أساء استخدامه، وماذا عن حقوق المواطنة والجنسية للروبوتات، وهل

يمكن وضع منظومة قانونية تحمي الروبوت من ضгийн الانسان؟ ومن هنا كانت أهمية العمل على استراتيجية عربية موحدة لتحقيق التنمية



الرقمية في المنطقة العربية، للاستفادة من مميزاتا وتلافي تهديداتها، ومن هنا يمكن وضع بعض المبادئ العامة التي يمكن تطويرها مستقبلاً لوضع استراتيجية عربية لتحقيق التنمية الرقمية المتوازنة، تقوم على مبادئ مشتركة تحقق مصلحة الشعوب والحكومات معاً، وتساعد في تحقيق التنمية المتوازنة للإقليم.

#### رابعاً: آليات التعامل مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة:

لا يمكن المجادلة أنه بات من الضروري أن تبدأ الدول العربية في التعاون مجتمعة للتوجه نحو انتاج وتصنيع التقنيات الذكية، فقد أثبتت الأزمات الدولية المتتالية، سواء أزمة انتشار وباء كوفيد ١٩ أو خلال الحرب الروسية الأوكرانية، أن الدول الكبرى توظف سلاح التكنولوجيا بصورة أكثر تأثيراً من سلاح العقوبات الاقتصادية، من خلال وقف تصدير هذه التقنيات مثل الشرائح الذكية وأشباه الموصلات والمعالجات الحاسوبية لكل من يختلف معها في توجهاتها، وإذا حدث ذلك عندما تتغلغل الثورة الصناعية الرابعة داخل مجتمع ما بعد المعلومات، سوف تصبح هذه الشرائح الذكية بمثابة المياه التي لا يمكن العيش بدونها، فهي تتداخل في كافة الشؤون اليومية والحياتية، من الطب للتسوق للتعليم للعمل، حتى أبسط المهام اليومية سوف تكون معتمدة على أحد هذه التقنيات الذكية وبرمجياتها. وأكبر تهديد يواجهه الدول العربية أنها لا تستطيع حتى الآن تحقيق ولو النذر اليسير من صناعة هذه التقنيات، بل تعتمد بصورة مطلقة على الشرق أو الغرب، وتقوم فقط باستهلاكها، يزداد الأمر سوءاً في كون هذه التقنيات جميعاً تعتمد على شبكات الانترنت والشبكات اللاسلكية سواء الجيل الخامس أو السادس القادم منها، أو حتى الأنترنت الفضائي عبر الأقمار الصناعية، وهو ما يتطلب على الدول العربية أن تشتترك في توزيع المهام بينها لإنشاء وتطوير وتشغيل شبكات انترنت آمنة قدر المستطاع، حتى لا تقع ضحية للشركات التكنولوجية أو للدول التي تقف ورائها، فتمتلك سيطرة مباشرة ليس فقط على بيانات الأفراد، بل على عقولهم. ومن هنا، فإن التعامل مع التحديات التي تطرحها الثورة الصناعية الرابعة يتطلب من الدول العمل على محاور رئيسية، منها:

### التمكين التكنولوجي للأفراد والمجتمعات:

ويقصد بالتمكين التكنولوجي Technological Empowerment أي استخدام التكنولوجيا لزيادة قدرة الأفراد والمجتمعات على التحكم في شؤون حياتهم وزيادة مهارات التأقلم مع الحياة، واكتساب القدرات التي تمكنهم من التعبير عن أنفسهم في مجتمعات مرتبطة، وإتاحة الفرصة لهم لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في كل الأماكن والأوقات، وعدم حظرها لأسباب يمكن تلافيتها.

والتمكين التكنولوجي لا يقتصر فقط على المجتمعات الغنية بالاقليم، بل يشمل المجتمعات الفقيرة أيضاً، حيث وفرت كبرى شركات التكنولوجيا مثل فيس بوك وجوجل وسامسونج مبادرات للمجتمعات الفقيرة، لتقديم خدمات الانترنت بأسعار زهيدة، من خلال هاتف محمول مصمم خصيصاً لهذه المجتمعات وفقاً لظروفها الاقتصادية، كما يجب العمل على التوعية العامة بهذه التكنولوجيات وإنشاء ثقافة رقمية Digital Community Culture تعمل على الاستفادة من التطورات التكنولوجية مع الحرص من مخاطرها وتفاديها، مع توفير سبل الحصول عليها بتكلفة تتلائم مع الظروف الاقتصادية للأفراد.

### خلق بيئة محفزة للابتكار والتطوير:

من خلال إنشاء بيئة تساعد على اكتشاف المواهب وتنميتها وتطويرها وتسويقها، مع الاهتمام بتشجيع الطلاب على دراسة العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية، والسعي للحصول على ترتيب دولي مرموق في مجال تدريس العلوم والرياضيات، هذا بالإضافة إلى تعليم الأطفال في مرحلة الصغر تطبيقات البرمجة، والتوسع في معاهد وكليات الذكاء الاصطناعي، وتبني الموهوبين من الطلاب في مجال الحاسب الألي، ودعم الشركات الوطنية الناشئة التي تعمل في الابتكار والتقنيات الذكية والأمن السيبراني والحماية السيبرانية.

ووضع القواعد القانونية والتشريعية التي تضمن الحفاظ على بيئة سيبرانية صحية داخل الدولة، تقلل مخاطر الاختراق السيبراني الخارجي، وتضع معايير صارمة على المؤسسات والجهات الحيوية بالدولة، وتساعد الشركات والمؤسسات المالية على الحفاظ على أصولها من الاختراق أو التسريب، وتضع حداً لتجاوزات القرصنة

والمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية من التلاعب بالبنية التحتية للدولة. إنشاء وحدات وأحلاف سيبرانية عسكرية: اتجهت كثير من دول العالم لإنشاء جيوش السيبرانية وفرق للعمليات عبر الفضاء السيبراني داخل صفوف قواتها المسلحة، تتكون من قرصنة معلومات مهمتهم اختراق شبكات الكمبيوتر الخاصة بالخصم، ونشر برامج التجسس والمراقبة، وتنفيذ المهام العسكرية التي تطلب منها كتعطيل أحد البرامج العسكرية للخصم أو السيطرة على أحد الشبكات أو تدمير بعض الخدمات الإلكترونية، فضلاً عن الدفاع عن الشبكات القومي وحماتها من أي محاولة اختراق(). وتتمثل مهمة الجيوش السيبرانية في وقت السلم في تقديم الدعم المعلوماتي واللوجستي؛ فيقومون بالتجسس على العدو عبر اختراق شبكاته لكشف اسراره وسرقة تصميمات الأسلحة المتقدمة التي يمتلكها والخطط الاستراتيجية والاقتصادية في حالة الحرب، ونوع التسليح الذي يمتلكه ومناطق توزيعه وانتشاره، والأهداف التي يسعى إلى تدميرها في حالة الحرب، ومناطق تواجد القوات وعددهم ومواعيد نومهم ونشاطهم والوجبات التي يأكلونها بل والمتعاقد الذي يورد لهم هذه الوجبات، فكل معلومة في وقت الحرب قد تفيد في الإيقاع بالخصم. وفي وقت الحرب، تقوم بمهمتي الهجوم والدفاع على حد سواء، فضلاً عن مهمة تقديم الدعم للوحدات العسكرية المقاتلة في الميادين المختلفة، فيقومون بمهمة الهجوم من خلال محاولة شن هجمات سيبرانية تستهدف نظم التحكم والسيطرة الخاصة بالعدو من خلال تعطيل نظم الدفاع الجوي، ومنصات إطلاق الصواريخ، والسيطرة على الأسلحة ذاتية التشغيل كالدرنوز Drones والروبوتات العسكرية، وقطع شبكات الاتصال بين الوحدات العسكرية، فضلاً عن القيام بعمليات الخداع والتشويش الرقمي على أجهزة العدو، ومن ناحية أخرى هم مسئولون عن الدفاع من خلال تأمين الاتصالات بين الوحدات العسكري المقاتلة، ومنع أي محاولات لاختراقها أو التجسس عليها، ويقومون بدور الضمان لسلامة وسهولة التواصل بين الوحدات المقاتلة، وتأمين القوات العسكرية خلف خطوط العدو عبر تعطيل نظمه العسكرية وكشف الكمائن التي ينصبها لهم.



لذلك، فإن «سلاح الحرب السيبرانية» لا يقل أهمية عن غيره من الأسلحة التقليدية الموجودة في القوات المسلحة، كسلاح الطيران والمدفعية والإشارة والمشاة والمهندسين والحرب الإلكترونية وغيرهم، بل أنه سلاح سابق لعمل الأسلحة السابقة، يقوم بدور «الاستطلاع» قبل بدء المعركة، كما أنه سلاح شامل أيضاً يعمل بالتزامن مع جميع الأسلحة الأخرى في نفس التوقيت، ويضمن عملية التنسيق بينهم جميعاً، ويقدم الدعم لها على قدم المساواة، فيعمل بالتقاطع مع الميادين الأربعة التقليدية للقتال، إلى جانب عمله التقليدي في الميدان الخامس، أو الفضاء السيبراني. هذا بالإضافة إلى إنشاء أحلاف سيبرانية جديدة أو تطوير موثيق المنظمات الإقليمية التقليدية لكي تشمل أيضاً التصدي للتهديدات السيبرانية، تماماً مثل حلف الناتو، بما يساعد في تبادل المعلومات بين المؤسسات الأمنية الإقليمية حول الهجمات السيبرانية ذات الطبيعة المعقدة، وتكوين درع إقليمي يساهم في صد التهديدات السيبرانية عن دول الجوار الإقليمي.

### القطاع الخاص والمجتمع المدني شريك رئيسي في عملية التنمية:

القطاع الخاص والمجتمع المدني جزء لا يتجزأ من منظومة التحديث التكنولوجي وتحقيق الأمن السيبراني، فهو أحد محركات عملية التنمية، إن لم يكن أهمهما، ولا بد من إشراكه بأدوار حقيقية في عملية التنمية، فهو يدير الشركات، ويمتلك قواعد البيانات، ويؤمن الخدمات الحكومية ويحافظ على استقرارها.

بالإضافة إلى ذلك يجب تشجيع المبادرات الشابة في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها، مثل تصنيع السيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار والطابعات ثلاثية الأبعاد والروبوتات وتوليد الطاقة النظيفة وإعادة تصنيع المنتجات وغيرها.

### الحماية الثقافية للمجتمعات العربية من الاختراق:

لعل أحد أكبر وأخطر التهديدات التي تواجهها المجتمعات العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة هي التهديد الثقافي والقيمي، فالثقافة العربية ضاربة في جذور التاريخ، ولم تتغير لسنوات طويلة من الزمن، إلا أنها الآن وبفعل ثورة الاتصالات بدأت تتغير، قد يكون السبب بالفعل كما قال ابن خلدون أن المجتمعات المهزومة

أو حتى الضعيفة ترغب في تقليد المجتمعات المنتصرة، وأن الأمر لا يتعدى مجرد تقليد وليس تدخل مباشر من الغرب لتغيير الثقافة، لكن لولا ثورة الاتصالات التي حدثت خلال السنوات الماضية، لما كان حدث هذا التغيير الثقافي. الأمر سوف يصبح أكثر تعقيداً وصعوبة في ظل الثورة الصناعية الرابعة، ليس فقط لأن التكنولوجيا سوف توفر وسائل أكثر سهولة وأقل تكلفة وأشد جذباً للمستخدمين، فتصبح عملية التقليد والمحاكاة أكثر انتشار بين طبقات المجتمع، أو لأن التحكم سيكون عبر التداخل المباشر والتأثير على إرادة الأفراد الحقيقية، ولكن لأن الغرب بالفعل له أجدته الثقافية التي يسعى إلى فرضها على المجتمعات العربية، ليس أقلها القضايا التي تتعلق بالهوية والعقائد الدينية، مثل الضغوط الغربية لحصول الشواذ جنسياً على حقوق، وهو ما يستوجب الحماية الثقافية عبر العودة للهوية من جديد والتمسك بالعادات والتقاليد والقيم الدينية.

#### خاتمة:

على الرغم من الحاجة الشديدة لوجود استراتيجية عربية للتنمية في ظل الثورة الصناعية الرابعة إلا أن هناك عقبتين رئيسيتين يجب التغلب عليهما أولاً لخروج هذه الاستراتيجية إلى النور، الأولى هي تنحية الخلافات السياسية بين الدول العربية والتي قد تعرقل خروج مثل هذه الاستراتيجية إلى العلن، فضلاً عن ضرورة مراعاة الاختلاف في درجة التقدم التكنولوجي بين الدول العربية وأيضاً مراعاة الجماهير العربية المختلفة، فمثلاً التقدم التكنولوجي في الامارات العربية المتحدة وحاجات السكان هناك، تختلف اختلافاً كبيراً عن الواقع في اليمن وسوريا وليبيا وعن حاجات السكان في هذه المنطقة، وبالتالي يجب أن تراعي هذه الاستراتيجية الخصائص التكنولوجية المختلفة لكل دولة حتى تكون واقعية وفعالة.

ولم تكن مصر غائبة عن اللحاق بالدول الصناعية الكبرى، حيث أدركت أن التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة يأتي من خلال التعليم لتخريج جيل من المهندسين والمبرمجين والفنيين قادر مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع، فتم تحويل كلية الحاسبات والمعلومات إلى كلية للذكاء الاصطناعي أيضاً، ووافق المجلس الأعلى للجامعات خلال الفترة الماضية على إنشاء أول كلية للذكاء الاصطناعي في الشرق

الأوسط بجامعة كفر الشيخ، وتمت الموافقة أيضاً على تدشين ٨ كليات جديدة لعلوم الحاسبات والمعلومات، كما تم التعاون مع الجانب الياباني لإنشاء أكاديمية للذكاء الاصطناعي بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتطوير المناهج العلمية والمعامل وأساليب التدريس بها، وما تحتاجه مصر هو الاستثمار في أربعة عناصر رئيسية، الأول هو تطوير القدرات البشرية التي ستحمل عبء إدارة هذه الصناعة الحيوية الجديدة في مصر، من خلال التوسع الرأسي في تطوير قدرات الطلاب والخريجين العاملين في هذا المجال، وإنشاء العديد من المعامل التي تجذب هؤلاء الطلاب للقيام بتجارب ابتكارية داخل هذه المعامل، الثاني هو تشجيع الشركات الناشئة والشركات الدولية الكبرى مثل «فيس بوك، جوجل، وأمازون» على إنشاء معامل للذكاء الاصطناعي لها في مصر، والثالث هو إنشاء قواعد بيانات عملاقة يمكن استخدامها في تطوير نظم الذكاء الاصطناعي، مستفيدين من الزيادة السكانية الكبيرة في مصر، والرابع هو تطوير البنية التحتية المعلوماتية وتبني تقنيات الجيل الخامس من الإنترنت التي تمثل أحد متطلبات الذكاء الاصطناعي.

كما تبنت عدد كبير من الدول العربية وبخاصة الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية خطط واستراتيجيات للتنمية الاقتصادية، مرتكزة في معظمها على التطور التكنولوجي والاعتماد على الانترنت ومكتسبات الثورة الصناعية الرابعة، ومن ذلك مثلاً رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، ورؤية الكويت ٢٠٣٥، ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ورؤية عمان ٢٠٤٠، ورؤية السعودية ٢٠٣٠، ورؤية الإمارات العربية المتحدة ٢٠٧١، والتي تستهدف تحديث المجتمعات من الدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية.



## المصادر

- 1- Volume of data/information created, captured, copied, and consumed worldwide from 2010 to 2020, with forecasts from 2021 to 2025, Statista, Accessed 23 Nov, 2022, available on <https://www.statista.com/statistics/871513/worldwide-data-created>
- 2- Arab Countries / Arab League Countries 2022, World Population Review, Accessed 23 Nov, 2022, available on <https://worldpopulationreview.com/country-rankings/arab-countries>
- 3- Middle East and North Africa data center market analysis and forecast 2019-2028, zawya, September 7, available on 2022 <https://www.zawya.com/en/press-release/research-and-studies/middle-east-and-north-africa-data-center-market-analysis-and-forecast-20192028--rg7659c7>
- 4- Yu Tian, The Invention and Impact of Printing in Ancient China, Oct.28, 2007, Accessed 25 October 2022 on <http://courses.educ.ubc.ca/etec540/Sept07/tiany/researchtopic/research%20project.html>
- 5- Internet Hall Of Fame Innovator, Accessed on 25 October 2022 , on <http://internethalloffame.org/inductees/tim-berners-lee>
- ٦- دكتور إيهاب خليفة، كتاب مجتمع ما بعد المعلومات، دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.  
Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution, Currency; Illustrated edition, 2016.7
- 8- Department of Economic and Social Affairs, United Nations, Will robots and AI cause mass unemployment? Not necessarily, but they do bring other threats, New York, 13 Sep., 2017, Available at: <https://www.un.org/development/desa/en/news/policy/will-robots-and-ai-cause-mass-unemployment-not-necessarily-but-they-do-bring-other-threats.html>

٩ - إيهاب خليفة، مرجع سبق ذكره.